

Distr.: General  
7 October 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٨ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:  
(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات  
والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير  
الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي  
للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور  
العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات  
المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال  
النقل العابر

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أتشرف بأن أحيل طيه البيان  
الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي الخامس الذي عقدته البلدان النامية غير  
الساحلية في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق  
الجمعية العامة في إطار البند ٨٨ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) ألونكيو كيتيخون

السفير

الممثل الدائم

رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

بيان الاجتماع الوزاري السنوي الخامس للبلدان النامية غير الساحلية

نيويورك، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

نحن، وزراء البلدان النامية غير الساحلية، المجتمعين هنا في مقر الأمم المتحدة على هامش الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة،

إذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup> الذي أقر فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وحثوا فيه الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على زيادة المساعدات المالية والفنية التي تقدمها إلى هذه المجموعة من البلدان لكي تتمكن من تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة بها ولمساعدتها في التغلب على العوائق الجغرافية عبر تحسين نظم النقل العابر فيها، وأعربوا فيه عن تصميمهم على خلق بيئة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر.

وإذ نشير أيضا إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الأخرى، لا سيما القرار ٢١٤/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي ناشدت فيه الجمعية العامة المجتمع الدولي بتقديم كل دعم ممكن للبلدان النامية غير الساحلية في ما تبذله من جهود لتنفيذ تدابير وسياسات اقتصادية ترمي إلى تشجيع نمط للنمو يجعل اقتصاداتها أقل تأثرا بما يستتبعه وضعها كبلدان غير ساحلية من عواقب سلبية، وقرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي أيدت فيه الجمعية إعلان ألماتي<sup>(٢)</sup> وبرنامج عمل ألماتي<sup>(٣)</sup>،

وإذ نشير كذلك إلى برنامج عمل ألماتي المعنون "التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية"،

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ نشير إلى البيان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري الذي عقدته البلدان النامية غير الساحلية على هامش الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية<sup>(٤)</sup>،

وإذ نشير إلى توافق آراء ساو باولو الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤<sup>(٥)</sup>.

١ - نشدد على أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا شاملا لإقامة شراكات بغية اتخاذ إجراءات محددة في خمسة مجالات ذات أولوية، وذلك في سبيل إقامة نظم فعالة للنقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وتهييب في هذا الصدد، شركائنا في التنمية ودول العبور المجاورة الوفاء بجميع ما قطعته على نفسها من عهود في مجال تنفيذ برنامج ألماتي على نحو فعال وسريع. كما ندعو منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، أن تدعم كل منها في نطاق ولايتها، تنفيذ برنامج عمل ألماتي كأولوية، وذلك بوسائل من بينها الاضطلاع ببرامج للتعاون المالي والفني تخصص لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية.

٢ - نرحب بالقرار<sup>(٦)</sup> الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ والذي من شأنه أن يعزز إلى حد كبير فرص الاستكمال الناجح لجولة المفاوضات المتعلقة بالتنمية في إطار المفاوضات التجارية التي بدأت في الدوحة. وينبغي في جولة المفاوضات الجديدة التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن دخول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، أن يولى اهتمام خاص للمنتجات ذات الأهمية الخاصة في البلدان النامية غير الساحلية، التي يتم إقصاؤها أكثر فأكثر عن النظام التجاري الدولي بسبب ارتفاع تكاليف العبور الناجمة عن عدم امتلاكها منفذا على البحر، وبعدها عن الأسواق العالمية، والاضطرار لعبور حدود إضافية. وتُدعى منظمة التجارة العالمية، في هذا الصدد، إلى إنحاز برنامج العمل المخصص للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، الذي يشمل البلدان النامية غير الساحلية، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ، جمهورية الصين الشعبية.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الحادية عشرة التي عقدت في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (TD/412)، المرفق الرابع.

(٥) المرجع نفسه، الجزء الثاني.

(٦) WTL/579.

٣ - نشير مع الارتياح إلى القرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية والقاضي بإدراج مسألة تيسير التجارة في جولة المفاوضات التجارية الجديدة. فإنشاء نظام فعال لتيسير التجارة يشكل عاملاً حاسماً لتيسير التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية، لأن تجارتها الخارجية تعتمد على سياسات النقل العابر وتدابير تيسير التجارة التي تعتمد على دول العبور المجاورة لها. وعليه، فإننا نشدد على أهمية مشاركة البلدان النامية غير الساحلية بشكل حيوي ومتضافر في المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وفي هذا الصدد، نحث المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الجمارك العالمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على تقديم المساعدات الفنية الحسنة التنسيق إلى جميع البلدان النامية غير الساحلية، مع أخذ المصاعب التي تنفرد بمواجهتها في الاعتبار.

٤ - نشدد على ضرورة قيام منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى المعنية، استناداً إلى نهج يراعي مختلف أصحاب المصلحة، بتنفيذ توافق آراء ساو باولو الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بأكمله وبفعالية، ولا سيما الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه.

٥ - نطلب من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المضي في حشد وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية بغية تنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذاً فعالاً وفقاً للولاية الواردة في برنامج العمل. وينبغي لهذا المكتب أن يقوم بصورة خاصة بتكثيف جهوده لحشد موارد من خارج الميزانية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية فيما تبذله من جهود لتنفيذ تدابير محددة لتنفيذ هذا البرنامج.

٦ - نشيد بحكومة كازاخستان على التبرع السخي البالغ ١٠٣ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الذي قدمته إلى الصندوق الاستثماري المنشأ لتيسير أنشطة متابعة تنفيذ برنامج ألماتي.

٧ - نطلب أيضاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ التدابير اللازمة لتزويد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بمزيد من الموارد لتمكينه من الاضطلاع بالولاية الإضافية التي أسندتها إليه الجمعية العامة لكفالة تنفيذ برنامج عمل ألماتي بأكمله وبفعالية.

٨ - **نطلب من جديد** من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة عقد اجتماع لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية لمناقشة مشاركتهم الفعلية في المفاوضات التجارية الجديدة. وينبغي أن تسبق هذا الاجتماع الأعمال التحضيرية الفنية اللازمة التي تشمل، إعداد الدراسات الضرورية عن التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي. وفي هذا الصدد، طُلب من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يشرع فوراً، بالتنسيق مع الممثل السامي، في إجراء مشاورات بشأن موعد ومكان عقد هذا الاجتماع بما يكفل انعقاده قبل الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

٩ - **نشيد** بحكومة باراغواي على ما بذلته، من جهود للاضطلاع بالأعمال التحضيرية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وللدورة الحادية عشرة نفسها التي انعقدت في ساوباولو، بوصفها الجهة التي تتولى في جنيف تنسيق ما تناوله مجموعة البلدان النامية غير الساحلية من مسائل ذات صلة بالتجارة والتنمية، وذلك بالتنسيق الدقيق مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومع رئيس المجموعة في نيويورك.